الأهرام

■ ٤ يوليو ٢٠٠٠ ■

بدء أعمال مؤتمر البرلمانات الإسلامية:

مناقشة قضايا السلام والقدس والحوار بين الحضارات

سرور رئيسا للمؤتمر بالإجماع تقديرا لدور مصر فى حماية الإسلام

في بداية أعمال دورته الثانية أمس قرر مجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى المنعقد بالقاهرة اختيار الدكتور فتحي سرور - رئيس مجلس الشعب المصرى . بالإجماع رئيسا للاتحاد فى دورته الجديدة التى تستمر لمدة عام. كما وافق المجلس على مناقشة القضايا المطروحة فى جدول أعماله وتشمل السلام في الشرق الأوسط والقدس الشريف والتعاون الاقتصادى ومواجهة مشكلات العولمة، والديون، والتكنولوجيا، وحرية التجارة، والحوار بين الحضارات.

وفى بداية أعمال المؤتمر ألقى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس اتحاد برلمانات الدول الإسلامية كلمة قال فيها:

أحييكم بتحية الإسلام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أرحب بكم فى مصر الإسلامية التى أنزل الله فيها قرانا فجعل ذكرها خالدا إلى الأبدين فقال فيها: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين».

ومصر فى دوامها الحضارى العريق كانت ولاتزال محورا اصيلا فى تفاعلات عالمها الإسلامى مع قضاياه وهمومه، فانعقد على أرضها أول مؤتمر إسلامى فى ٢٥ مايو ١٩٢٦. وظل أزهرها الشريف لأكثر من ألف عام منارة للعلم والمعرفة لكل أبناء العالم الإسلامى ومنهلا لمبادئ الدين الإسلامى الحنيف. وإسهاما فى توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوب العالم الإسلامى على مبادئ العدل والتسامح وعدم التمييز حرصت مصر على أن تكون من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

وعبر مسيرة واحد وثلاثين عاما من عمر منظمة المؤتمر الإسلامى شهد النظام العالمى تطورات متسارعة إقليميا ودوليا، وألقى بظلاله على تعامل الدول الإسلامية مع هذه التطورات. ولا مراء فى أن منظمة المؤتمر الإسلامى منذ نشأتها فى عام ١٩٦٩ استطاعت أن تحفر لنفسها مكانا متميزا بين المنظمات الدولية الحكومية كمنظمة عملاقة تهدف إلى تحقيق التضامن بين الدول الإسلامية من ناحية، والإسهام فى تحقيق السلم والأمن الدوليين من ناحية أخرى. وقد أنجزت منظمة المؤتمر الإسلامى عملا رائعا فى خطط العمل والاستراتيجيات، وامعنت التفكير لتحديد الثغرات التى تشوب العمل الإسلامى المشترك من أجل بلورة رؤية إسلامية واضحة للعلاقات الدولية.

وقد نتفقون معى فى أن إيجاد منزلة وشأن سام يليق بنا فى النظام العالمى الجديد يستوجب أهمية الاتحاد البرلمانى للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الثانى باعتباره الرافد التنظيمى الثانى بعد منظمة المؤتمر الإسلامى، لتوطيد التفاهم

[تصوير: عادل أحمد]

جانب من جلسة افتتاح أعمال مؤتمر البرلمانات الإسلامية

تابع المؤتمر:
عبدالجواد على

للتبادل بين الشعوب الإسلامية.

إن مجلسنا الذى يضم ممثلى شعوب الدول الإسلامية وبالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامى ستكون إحدى مسئولياته الأساسية شحذ الهمم وتلاقى الإرادات الإسلامية فى التشاور والتشبث بالمضمون الإسلامى للتعاون، اتباعا لقوله عز وجل: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان».

كما يأتى مولد مجلسنا هذا متزامنا مع منعطف تاريخى للبيئة الدولية اضفى على السياسات والمصالح مفاهيم غير تقليدية بدلت من الأوضاع التى استقرت ردحا طويلا فى القرن المنصرم. فقد تنامت فى الآونة الأخيرة المؤسسات البرلمانية على المستويين الدولى والإقليمى لتلعب دورا فاعلا مع المنظمات الحكومية فى التعبير عن إرادة المجتمع الدولى، وتكسرت الحواجز بين الداخل والخارج فى ضوء ظاهرة العولمة، وتشابكت العلاقات الدولية واجتاحتها مؤثرات ومتغيرات عديدة، الأمر الذى ألقى بمسئولية كبرى على الشعوب التى تنتمى إلى حضارة الإسلام لكى تؤدى دورها المهم والتعبير عن إرادة الشعوب الإسلامية. وذلك يستوجب أن يكون لمجلسنا دور فى رصد التحديات التى تواجه الشعوب الإسلامية ومواجهتها، وبناء السياسات الإسلامية المناسبة التى تحقق التوظيف المشترك لكل الإمكانات والطاقات الداخلية التى تتمتع بها الشعوب الإسلامية. فهذا هو السبيل لأن نكفل لعالمنا الإسلامى أن يكون فاعلا لا شاهدا على وضع بصمات واضحة على حركة المجتمع الدولى فى المرحلة القادمة.

ولاشك فى أن رصيد النجاح المهم لأداء منظمة المؤتمر الإسلامى فى تعاملها مع القضايا الإسلامية الذى اتخذ شكلا متميزا ومتطورا يمثل إضافة حقيقية لأعمال مجلسنا، ويجعلنا نستبشر خيرا بأن مجلسنا يقف على أقدام صلبة وقادرة على أن تستشرف للمستقبل بوعى وفهم لإقامة النظام العالمى الجديد على أساس المساواة والعدل وتقاسم الرخاء، وتعزيز القيم الأخلاقية السماوية.

وقال الدكتور سرور: إذا كانت قضية القدس هى القضية الرئيسية التى كانت سببا فى نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى، وكانت أبدا ودائما مدرجة على أعمال المؤتمرات الإسلامية. ومن أجلها انشأت المنظمة منصب الأمين العام المساعد لشئون القدس فى ١٩٨١. وكذلك لجنة القدس، وصندوق القدس. فإننا نؤكد أهمية مواصلة الدعم للسلطة الفلسطينية ودعم مواقفها فى المفاوضات القائمة حتى تستعيد الأراضى الفلسطينية وفى مقدمتها القدس، وأن تلتزم إسرائيل بقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ فى عام ١٩٨٠ وجميعها يؤكد بطلان القانون الإسرائيلى القاضى بضمها واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

وفى هذا الشأن ادعو إلى الاتفاق على آلية للتعاون والتنسيق بين مجلسنا ولجنة القدس المنشأة فى ١٩٧٥ بهدف حماية المدينة المقدسة والمحافظة على طابعها العربى والإسلامى، وبما يكفل مقاومة سياسة تهويد القدس، والمستوطنات الإسرائيلية.

وأدعو إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية فى الجولان السورية وفقا لقرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨.

وقال الدكتور فتحى سرور: لاشك فى أن القدرات والإمكانات الهائلة التى تحظى بها الأمة الإسلامية تمكنها من الاضطلاع بدور بناء فى تشكيل نظام عالمى أكثر عدلا وإنصافا وسلما.. ونرى أن بلورة رؤية إسلامية لفعاليات الحوار بين الحضارات يعد إحياء حقيقيا لمضامين الحضارة الإسلامية فى التعايش السلمى، والتعاون والتفاهم المتبادل بين الحضارات. فالرؤية الحضارية الإسلامية هى فرصة حقيقية لأن نقدم من خلالها الإسلام بوجهه الإنسانى فى الرقى.

ولذا فإنه من أول واجباتنا تفنيد المزاعم الخاطئة عن الإسلام بعدما انتشر سوء الفهم والاعتقادات غير الصائبة فى علاقة العالم الإسلامى مع الآخرين.

الأمر الذى يتطلب ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية فى مكافحة الإرهاب، ومراعاة حسن الجوار، ومنع استخدام أراضيها بواسطة أفراد او جماعات لارتكاب أعمال إرهابية ضد الدول الأعضاء. وندعو إلى أهمية التعاون الإسلامى فى عقد مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأحسب أن ما بدأناه نحن والأخوة فى إيران من تشكيل نواة لحوار الحضارات مع ممثلى الحضارة الغربية فى إيطاليا واليونان يمثل منتدى خصبا لتبادل الأفكار، وإثراء المعلومات المتبادلة عن الوجه الصحيح للحضارات خاصة الحضارة الإسلامية التى كان لها النصيب الأكبر فى تقدم الحضارات الإنسانية. وسوف نستضيف فى مصر اجتماع اللجان الثقافية للحضارات الأربع فى سبتمبر المقبل. وهذا الاجتماع يشكل الرحلة الثانية من برنامج العمل الطموح لحوار الحضارات.

ونأمل فى أن يتحقق الانسجام الكامل، والتضامن السياسى اللازم بين الدول الإسلامية فى هذا الشأن حتى نعيد للإسلام بهاءه الحضارى، وكنوزه القيمة ذات العطاء المتجدد.

وأضاف الدكتور سرور قائلا: إن الهدف المتمثل فى إنشاء سوق مشتركة إسلامية يمثل خطوة مهمة نحو تدعيم التضامن الإسلامى، وتعزيز حصة العالم الإسلامى فى التجارة العالمية التى هى أقل بقليل من ٢٠٪. كما انه ليس من المقبول أن يكون حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية ١٤٪. هذا بالإضافة إلى أن أغلب الدول الإسلامية مدينة ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول لا يتجاوز ١٠ دول إسلامية غير مدينة. مما أدى إلى زيادة الديون الخارجية لتلك الدول بما يتجاوز ٥٩٨ مليار دولار.

ولا ننكر أن هناك مشكلة حقيقية فى التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية حيث إن معظمها يعتمد فى صادراتها على تصدير السلع الأولية. وفى بعض الحالات تشكل السلع الأولية أكثر من ٩٠٪ من الصادرات، والدول التى تقوم بالتصدير تفتقد القدرة على التنوع على مستوى القاعدة الإنتاجية.

وأود أن أنبه إلى أن التطورات الراهنة تؤكد أن أى بلد ليس قادرا بمفرده على اجتياز الطريق المؤدى إلى تحقيق التنمية، وباستطاعة العالم الإسلامى أن يتحول إلى قطب اقتصادى مهم إذا ما بادر باستثمار طاقاته وإمكاناته وثرواته التى من الله بها علينا. وأرى أهمية أن نولى بالبحث والدراسة تنشيط التجارة الإسلامية البينية، وتنفيذ شبكة معلومات تجارية للبلدان الإسلامية.

واختتم الدكتور سرور كلمته قائلا: إن هذه القضايا وغيرها فى حاجة إلى تدقيق وتمحيص من اتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى حتى نستلهم معا آفاق المبادرات التى تمكن عالمنا الإسلامى من الاضطلاع بدوره الريادى فى الواقع العالمى الجديد. وأتمنى لكم كل توفيق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية